

«علامة قف» رسالة الكاظمي إلى خامنئي لإعادة هبة العراق

كلما نطق الكاظمي بلغة عداء لإيران وميليشياتها حقق شعبية واسعة



الكاظمي يخبر عن السائد

الجملة الأولى، وفي الجملة الأخرى يتدخل في شؤون العراق. وتابع "إن اختراق العراق مهم للغاية للحرس الثوري الإيراني ولخامنئي الذي يلعب دورا فعالا في منطقة الشرق الأوسط. والعراق هو مركز نفوذ إيران والحشد الشعبي في المنطقة".

سيادة العراق

أكد بعض الخبراء في إيران أن إدارة طهران يجب أن تخفض مستوى التوقعات من بغداد، وأن تقلل من تدخلها العسكري، وأن يكون الطرفان راضيين عن العلاقات الاقتصادية. وفي سياق متصل نشرت صحيفة Ferihtegan الإيرانية في 20 يونيو الماضي، آراء سفير إيران السابق في عمان، نصر الله طاجيق، في ما يتعلق بهذا الموضوع.



فاروق يوسف

ميليشيات إيران في العراق في مأزق الحاجة إلى من يمولها

وقال طاجيق "يجب أن نتبع نهجا مغايرا أو صيغة مختلفة بخصوص العراق، يجب أن نتعاون اقتصاديا مع الكاظمي بدلا من الوتيرة العسكرية وخاصة في ما بعد فترة داعش كما ينبغي علينا أن نوقع مشاريع كبيرة بشراكات استراتيجية ضخمة".

وفي الوقت ذاته قال كمال حرازي رئيس المجلس الاستراتيجي للعلاقات الخارجية الإيرانية، على حسابه بتويتر "إن توقع غالبيتنا من عملية التقارب الإقليمي في المستقبل، هو التقارب بين الحكومات في أقل مستوى ممكن، وفي هذه الحالة يشكل التعاون الاقتصادي المحدود أساس الاستقرار".

وأضاف "تعمل كل حكومة إقليمية وفقا لمصالحها الوطنية، وإذا ما تمكن الكاظمي من خلق نوع من التعاون المحدود في هذا المستوى وتحقيق شيء من الفائدة، فيجب الاستثمار في دعم دوره".

بقربها من الإصلاحين، في قضية اعتقال أعضاء بمنظمة "كتائب حزب الله" التي تعتبر إحدى أزرع الحشد الشعبي. وقال لاسجيري "لقد كانت النقطة المهمة في هذا الحادث هي تعاون القوات الخاصة العراقية مع الولايات المتحدة".

وكانت قوات خاصة عراقية قد قامت بعملية أمنية جنوبي مدينة بغداد الشهر الماضي، اعتقلت خلالها نحو 50 من عناصر حزب الله العراقي، واستولت على منصة صواريخ كاتيوشا قالت السلطات إنه تم استخدامها لكصف مطار بغداد الدولي ومبان ومواقع حكومية.

في حديثه لوكالة أنباء العمال الإيرانية بشأن الحشد الشعبي والوضع الأمريكي في العراق، كان لقاسم موحبالي المدير العام السابق لقسم الشرق الأوسط بوزارة الخارجية الإيرانية رأي مختلف، حيث قال "في فترة رئيس الوزراء العراقي السابق عادل عبدالمهدي، تمت الموافقة على مسودة الانسحاب الأمريكي من البلاد بعد مقتل قاسم سليمانمي وأبو مهدي المهندس، لكن عبدالمهدي لم يستطع تنفيذها بوضوح".

وأضاف "كان من الضروري أن يكون رئيس الوزراء الجديد شخصية يتم التوافق عليها من قبل بغداد والقوى الأجنبية الفاعلة في العراق وفي النهاية أصبح هذا الشخص هو الكاظمي، وقد كان من الواجب عليه أن يرضي إيران والولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى السعودية وحتى الأكراد والسنة وذلك حتى لا تسقط حكومته الجديدة".

ورأى أن "احتمال تطبيق القرار الخاص بإخراج الأمريكان من العراق بعيد إلى حد كبير".

وفي مقابل الآراء السابقة، اعتبر بعض المراقبين أن القضايا التي أثارها خامنئي في اجتماعه مع الكاظمي بمثابة تدخل في الشؤون الداخلية للعراق أو تجاهل للمرحلة الجديدة في إدارة بغداد.

وفي التدوينة التي نشرها على ائشاري عضو حركة اتحاد الجمهوريين الإيرانيين على حسابه في تويتر قال "خامنئي يقول لرئيس الوزراء العراقي إيران لا تستهدف التدخل في الشؤون العراقية الداخلية وبعدها يقول لا بد من حماية الحشد الشعبي".

وفي تصريحات أدلى بها مراد ويسبي الكاتب والمحلل العسكري عبر حساباته على مواقع التواصل، قال "يتحدث خامنئي عن عدم التدخل في الشؤون الداخلية للعراق في

في هذه الانتقادات، وهو لم يكف عن الحديث عن تحييد العراق وعدم السماح بالتدخل في شؤونه، وهو أيضا الذي اتخذ قرارا بتوقيف عناصر من حزب الله العراقي التابع للحشد الشعبي، في سابقة من نوعها، أغضبت طهران كثيرا.



أمير موسوي

مصطفى الكاظمي
البيدق الأميركي
الجديد في العراق

ولم يشغف للكاظمي اختياره إيران، لتكون وجهته في أول زيارة خارجية له الأرباع الماضي، والتقى خلالها خامنئي والرئيس حسن روحاني والنائب الأول للرئيس إسحاق جيهانغيري.

وخلال لقائه مع الكاظمي طلب روحاني زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى 20 مليار دولار سنويا. لكن مطالب خامنئي السياسية والمتعلقة بـ"الحشد" و"القوات الأمريكية"، كانت هي المتصدرة لجداول أعمال الزيارة الرسمية أكثر من المطالب الاقتصادية للرئيس روحاني.

انتقادات لأذعة

وجه بعض خبراء العلاقات الدولية في إيران خلال الأسابيع الأخيرة انتقادات شديدة للكاظمي الذي اتهموه بقربه من الولايات المتحدة وقد استدعت هذه الانتقادات طرح سؤال، هل طموحات الزعيم الإيراني من العراق واقعية؟ وعلاوة على ذلك نشر أمير موسوي، مدير المركز الإيراني للدراسات الاستراتيجية والعلاقات الدولية، في الأول من يوليو الجاري، مقالا على موقع rahbordemoaser الإخباري بعنوان "البيدق الأميركي في العراق: مصطفى الكاظمي".

وفي مقاله ذكر موسوي عبارات من قبيل "يمكن تلخيص التطورات الأخيرة في العراق بما يتماشى مع أهداف الولايات المتحدة، بدءا من اعتقال أعضاء الحشد الشعبي ومرورا بمحادثات الحوار الاستراتيجي بين بغداد وواشنطن، ووصولاً إلى الأشخاص المعيّنين في المراكز الحساسة بالعراق".

ومضى موسوي إلى أكثر من ذلك بالقول "كان الكاظمي شخصا في قوات البعث، له علاقات مع الولايات المتحدة وهو أحد المشتبه بهم في الهجوم الإرهابي على قاسم سليمانمي". وفي يناير 2020، اغتالت الولايات المتحدة عبر ضربة جوية في العراق، قائد فيلق القدس بالحرس الثوري الإيراني الجنرال قاسم سليمانمي، بالإضافة إلى نائب رئيس هيئة الحشد الشعبي أبو مهدي المهندس.

وتحدث حسن لاسجيري، الخبير الإقليمي وعضو هيئة تحرير موقع خبر أونلاين، مع صحيفة "الشرق" المعروفة

فاروق يوسف، أن ما يمكن أن يحصل عليه العراق ممثلا بحكومة الكاظمي من عود أميركية يمكن أن يحبطه مجلس النواب الذي تسيطر عليه التنظيمات والميليشيات المسلحة التابعة لإيران. فهل ستكون العودة إلى النظام الإيراني ضرورية من أجل أن تأخذ مخرجات الحوار طريقها إلى الواقع؟

وتساءل فاروق يوسف، "هل ستمتكن إيران فعلا من إبطال القدرة على التعاون بين العراق والولايات المتحدة في ظل وضعها الاقتصادي المتردي؟ ثم إن ميليشياتها في العراق هي في حاجة إلى من يمولها بعد انخفاض سعر النفط الذي أدى إلى إفلاس الخزينة العراقية. ستتردد تلك الميليشيات كثيرا قبل أن تعود إلى لغتها القديمة. لن يؤثر في ذلك بقاء ميليشيا واحدة على إخلاصها لخط الإمام".

ولم تكن قضايا دعم الحشد الشعبي وإخراج القوات الأمريكية من قبيل الصنف أن يطرحها ويشدد عليها الزعيم الإيراني علي خامنئي، خلال لقائه في طهران قبل أيام الكاظمي.

وكان هذا الطرح، وفق الكثير من المراقبين، انعكاسا للانطباع الإيراني عن الكاظمي، وخشية طهران من أن يكون الرجل "حجر عثرة" أمام سياساتها التي رسختها في العراق على مدار ما يقرب من عقدين، منذ الإطاحة بحزب البعث وزعيمه صدام حسين عام 2003.

هذا الانطباع، استشفه المراقبون من الانتقادات التي لم تنقطع لسياسة الكاظمي خلال الأسابيع الأخيرة، وهي انتقادات لم تات رسميا من القيادة الإيرانية، لكن من قبل خبراء ودبلوماسيين سابقين وسياسيين مقربين منها، وذلك رغم أن صعود الرجل لرأس الحكومة قبل أشهر، كان بموافقة ضمنية إيرانية. وكانت بعض تصريحات الكاظمي، سببا

أربعة أشهر بعد تقلده منصب رئيس الوزراء في العراق، كانت كافية ليثبت مصطفى الكاظمي الذي منح ثقة البرلمان العراقي في شهر أبريل 2020، قدرته على أن يكون حاكما وطنيا، يدفع لأن تكون سيادة العراق فوق كل اعتبار وبعيدة عن كل تحالفات أدخلت البلد في أزمت متعددة الأبعاد منذ عام 2003 تاريخ سقوط نظام الرئيس الأسبق صدام حسين. شخصية جديدة بدأت ترسم خطا سياسيا واضحا يخرج بالعراق من دوائل الولاء لإيران وقد ترجم كل ذلك مؤخرا خلال زيارة الكاظمي لطهران وما رافقها من خطوط حمرة وضعها الرجل بصفة صريحة ومباشرة أمام المرشد الأعلى للثورة الإيرانية علي خامنئي.

بغداد - أثبت رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي، بعد مضي أربعة أشهر على ترؤسه حكومة بغداد، أنه يسير في خط سياسي مغاير، لكل ما عرفه العراق منذ عام 2003 وذلك عبر دفعه إلى جعل القرار السياسي في البلد عراقيا خالصا لا مرتبنا لرغبة أو إملاءات قادة طهران. دخل الكاظمي في قلب المعارك السياسية بالعراق، بعد فراغ خمسة أشهر كاملة عاش فيها البلد بلا حكومة، كانت له مواقف واضحة في الكثير من المرات لأنشطة الميليشيات المدعومة من إيران وثبتت ذلك خاصة عندما اندلعت احتجاجات متفرقة اتهمت فيها ميليشيات الحشد الشعبي بقتل واعتقال متظاهرين ضد نظام طائفي مرتين لقرارات طهران.

تحول جذري

رسم الكاظمي هذا الخط بصفة واضحة خلال زيارته لطهران، بعدما أكدت كل حيثيات جولته، رفضه علنا لمطالب محورية كان يراهن عليها المرشد الأعلى للثورة الإيرانية علي خامنئي بهدف التفتيس على إيران التي باتت محاصرة أكثر من أي وقت، أولا بعقوبات واثنين وثانيا بضغوط التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة لردع انشطتها المزعزعة لأن المنطقة.

وتقول الكثير من المصادر السياسية إن الكاظمي، نجح في إشهار علامة "قف" أمام خامنئي حين رفض ملطين، تعلق الأول بتسديد مستحقات شراء العراق للكهرباء والغاز من إيران بالدولار الأميركي الذي تحتاج إليه طهران بشدة من خلال بنوك صينية، إذ أصر الكاظمي على الدفع بالعملة الإيرانية أو الإيرانية، لتجنب الصدام مع العقوبات الأميركية.

وأكد الموقع البريطاني أن الانطباع الأولي من لقاء الكاظمي بالرئيس الإيراني حسن روحاني، أثبت في البداية إقراره بدور إيران في مساعدة بلاده على هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية، لكنه قال

أيضا إن العراق وقف مع إيران للتغلب على أزمتها الاقتصادية وتحول إلى سوق للمنتجات الإيرانية، ودعا إلى تعاون شامل بين البلدين لضمان استمرار تبادل الخدمات.

وقالت الكاتبة الصحافية سعاد الصالحي في المقال المذكور إن الربط بين المساعدة الاقتصادية العراقية لإيران بمساعدة إيران في محاربة تنظيم الدولة، ورسم الخطوط بين بغداد وطهران، يشير إلى تحول جذري في الخطاب العراقي الرسمي تجاه إيران بشكل خاص والسياسة الخارجية العراقية بشكل عام. في المقابل، يعتبر الكاتب الصحافي

سعاد الصالحي
الكاظمي رسم تحولا جذريا في خطاب العراق تجاه إيران

أما الطلب الثاني، فتمثل في رفض رئيس الوزراء العراقي بشكل صريح وقطعي لقاء الجنرال إسماعيل قاضي قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني. وكلف الكاظمي بتشكيل حكومة بغداد في أبريل الماضي، وكان يتولى رئاسة المخابرات وحل في مكان عدنان الزرفي الذي اعتذر عن التكليف، ومن قبله أيضا محمد توفيق علوي أيضا، إثر فشلها في الحصول على تأييد الكتل الأساسية في البرلمان وفي خضم أشهر من الاحتجاجات.

وعلى عكس ما يعتقد الكثير من المحللين في العراق، فإن وضع الكاظمي



سياسة جديدة تغري الشارع المحتج